دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز الثقافة المقولاتية لدى الطالب الجامعي

د. سامية بريعم
جامعة أم البواقي؛ الجزائر
أ. حنان بوشلاغم
جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل؛ الجزائر
E-mail: ***ibriam_samia@yahoo.fr***

Received: *Jan 2018* ***Accepted:*** *Fèv 2018* ***Published:*** *Mar 2018*

ملخص:
عرف موضوع المقولاتية اهتمام متزايد من طرف الأكاديميين والباحثين وفي ظل الطفرة النفطية الحرجة التي تعرفها الجزائر في الآونة الأخيرة، تأتي المقاولاتية كحل أو جزء منه، فتبنت الدولة الجزائرية إستراتيجية مبنية على مجموعة من الإصلاحات التي من شأنها أن تعزز وتطور الفكر أو روح المقولاتية التي تستهدف مجتمع الشباب بصفة عامة والجامعيين بصفة خاصة لأنهم مؤهلين لذلك، إلا أن نجاح هذه الإستراتيجية مرهون بنضج الفكر المقاولاتي لدى هذه الشريحة. حيث يعد التعليم الجامعي محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها. وعليه تهدف هذه الورقة العلمية إلى إبراز دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز الثقافة المقولاتية لدى الطالب الجامعي.
الكلمات الدالة: الجامعة – المقاول – الثقافة المقاولاتية – الشباب– الطالب الجامعي..

Abstract:
In the wake of the critical oil boom known to Algeria in recent times, the Algerian government adopted a strategy based on a series of reforms that would promote the development of thought or the spirit of mukhtalism that targets a society Young people in general and academics in particular because they are qualified for it, but the success of this strategy depends on the maturity of the entrepreneurial thinking in this segment. Where university education is a major center for the development of entrepreneurial skills. The curriculum should focus on encouraging independence, perseverance, self-confidence and other entrepreneurial skills. The university also has an important role in building knowledge about entrepreneurship and teaching the scientific concepts on which it is based.

The aim of this paper is to highlight the role of the university in establishing and strengthening the moral culture of the university student.
Key words : University - Almqul - Culture Almkulatip - Youth - university student.

مقدمة:

يعتبر موضوع المقولاتية في الجزائر من المواضيع الفتية التي انتقلت من نظام اقتصادي مركزي تعتبر فيه الدولة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي وفيه المقاول الوحيد، إلى نظام اقتصادي مبني على الحرية الاقتصادية التي تسمح بإنشاء المؤسسات من طرف المقاولين الذين يمتلكون الخصائص والإمكانيات اللازمة، وبالرغم من الإصلاحات والمجهودات التي تبذلها الدولة من الأجل تشجيع الإقبال على العمل الحر إلا أن الإقبال عليها لا يزال يعاني من قلة الاهتمام مقارنة بالعمل المأجور، حيث نجد اليقلل من الشباب يرغبون في إتباع مسار مهني مقولاتي بما فيه من عوائد وهذا راجع لتضافر العديد من الأسباب اجتماعية ثقافية، وبسبب الاعتماد الكلي على الاقتصاد الريعي والتبعية الاقتصادية وحمالواقت ماقبل استيراد تمويل المنتجات.

وعليه أدركت الجزائر أهمية المقولاتية كبديل استراتيجي يمكن الاعتماد عليه للخروج من الوضعية المالية الحرجة التي عرفها اقتصادها في ظل سياسة التقشف والناتجة عن عجز المؤسسات العمومية عن تحقيق التنمية الاقتصادية، وما ينتج عن ذالك من انعكاسات سلبية لبرامج التعديل الهيكلي الذي خضعت له هذه الأخيرة، إذ تعرف المقولاتية بأنها الأفعال و العمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول، لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في إطار القانون السائد، من أجل تحقيق التنمية وتعظيم الثروة، من خلال الأخذ بالمبادرة، وتحمل المخاطر، والتعرف على فرص الأعمال، ومتابعتها وتجسيدها على ارض الواقع. لذا فالمقولة تعد أحد العوامل الأساسية للنهوض بالوضع السوسيو اقتصادي.

وفي هذه السياق يعد التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات الفكر المقاولاتي، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها.

وعليه سنحاول من خلال هذه الورقة العلمية الموسومة بعنوان: دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز الثقافة المقولاتية لدى الطالب الجامعي، مناقشة هذه الإشكالية من خلال هذه الورقة العلمية التي تتمحور في ثلاث محاور رئيسة ما يلي:

المحور الأول: واقع ثقافة المقاولة في المؤسسات الجزائرية

المحور الثاني: دور الجامعة في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعين

المحور الثالث: دور الثقافة المقاولاتية في تفعيل الاقتصاد الوطني

المحور الأول: واقع ثقافة المقاولة في المؤسسة الجزائرية.

أخذ مفهوم المقاولاتية في الآونة الأخيرة امتهاما كبيرا لا يرصتة فقط على منظور إنشاء المؤسسات، بل أصبح بمثابة مشروع مجتمع في إطار هدف التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، حيث أضحت تمثل احد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، إذ أصبحت إحدى مصادر النمو، والقضاء على البطالة، الابتكار وتعزيز التنمية الاقتصادية. وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤتمرات الدولية التي تناقش هذا الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، حيث تعد أحد معايير النمو للاقتصاد، ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين نمو مختلف الاقتصاديات.

وبهذا أصبحت المقاولة مفهوم شائع الاستخدام ومتداول بشكل واسع، حيث أصبح كحقل للبحث، ونظراً لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطوير الفكر المقولاتي من اجل

البقاء وتحقيق التطور لمؤسساتهم، ويمكن إرجاع سبب هذا الاهتمام المتزايد لهؤلاء إلى ما يوفره هؤلاء المقاولون للمؤسسات الجديدة، وتعتبر الثقافة أو روح المقولاتية أحد دعائم النمو الاقتصادي المعاصر نظرا لدورها المتنامي وما لها من أهمية على مختلف المستويات.[1]

وقبل التطرق لواقع ثقافة المقاولة في المؤسسة الجزائرية ينبغي التطرق إلى مفهوم المقاولاتية وثقافة أو روح المقاولة، حيث لا يوجد إجماع حول نظرية المقولاتية وكذلك حول مفهومها، ولكن مع ذلك إفن أغلب ارعتلايفت حسب **Peters Hisrich et** (1991) تقفت في ترعيافهف ىلء أنها: " نوع من السلوك يثمتل في ايعسا نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعي من أل ج استغلال موارد وحالات مقنيع، تحمل المخاطر وقبول اشفلل، إنه ماسر يمعل ىلء خلق شيء ما مختلف والحصول ىلء قميق بتخصيص الوقت وامعلل ارضلوري، مع تحمل الأخطار المالية، المسفنا الاجتماعية المصاحبة لذالك والحصول ىلء ناتئج في شكل رضا مالي وشيصخ[2].

نجد أن البروفيسور "Howard Stevenson" بجامعة Harvard في هذا السياق يوضح بأن: "المقاولاتية عبارة عن مصطلح يغطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات ومتابعتها وتجسيدها"[3].

أما عن روح المقاولة يترجم عند (Block et Stumpf 1992) ىلء أنه مابدرة أو تغير ليس بهدف بعث سيا مؤسقس ارفلأاد " نكا بهدف اسرختاج الأفكار الجديدة وتطوير المرونة ارضلورية من أل ج خقا التغيير، أما المتكاب الأخرض المعنون بـ "روح المؤسسة في أوربا "المنشور من رطف المفتشية الأوروبية فقد أعطى التعريف التالي :" روح المؤسسة حقا روحقي مثل ماسر إناشء وتطوير ناشط المصتقدي نء رطيق مزيج من الإبداع و/أو الابتكار والتسيير السليم في منظمة جديدة أو منظمة قائمة وتحمل المخاطرة[4].

والجزائر كغيرها من البلدان تفطنت لأهمية إنشاء المؤسسات وتقيقر جيسنا المؤسساتي وتيعس جاهدة عيجشتا الاستثمار امهيف، وهذا ما نعسما من خلا اميساساتا المنتهجة، ففي الجزائر جاءت مع نهاية الثمانيات قوانين عديدة تشجع الخوصصة والعمل الحر، ومن بينها قوانين الاستثمار والعروض الصغيرة... وغيرها، وهذا ما نتج عنه ظهور العديد من الهيئات التي تدعم عملية إنشاء المؤسسات ولاسيما الصغيرة منها، ومن بينها نذكر عملية الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق استوجبت البحث عن سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها حتى تتمكن من أداء دورها في التنمية، ولما هذه المؤسسات من أهمية بالغة في الاقتصاديات المعاصرة، اتخذت الجزائر العديد من الآليات والاستراتيجيات التي تهدف إلى تعبئة هذا القطاع، ففي هذا الإطار نجد بأنها قامت باستحداث جملة من الأجهزة المرفقة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل على المستوى الوطني من جهة، وبذل بعض الجهود من طرف الدولة الجزائرية كبناء شركات أجنبية تهدف إلى تنمية المؤسسات من جهة أخرى[5]

ولكن تجدر الإشارة في هذه السياق إلى أن الجزائر لم تنتبه لأهمية وضرورة خلق وتعزيز روح أو الثقافة المقولاتية في وسط المجتمع إلا في الآونة الأخيرة فقط، ولكن إجمالا يمكن القول بأن الجزائر وضعت جملة من الآليات والإستراتيجيات الداعمة للمقاولة بالجزائر، أولها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في بادئ الأمر التي تم إعادة هيكلتها وتحولت لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، والتي تهدف من خلالها إلى تشجيع ثقافة المقولاتية، من بالإضافة لآليات أخرى ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: والذي أسس في 06 جويلية 1994 ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها لحماية المهددين بفقدان مناصب العمل بطريقة غير إرادية لأغراض اقتصادية[6].

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: المؤرخ في والتي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وتقوم بتقديم التمويلات لحاملي المشاريع من أصحاب الشهادات[7].

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال الأمر التشريعي رقم01-03 في 20 أوت 2001 تمكن المستثمر من التمتع بمجموعة من المزايا الجبائية وغيرها[8].

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 ويهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المادية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك[9].

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تم تأسيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-80 المؤرخ في 25-02-2003، يعمل هذا الجهاز الاستشاري الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي على الاضطلاع بجملة من المهام منها ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع، تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية[10].

- - الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري: والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم07-119 المؤرخ في 23أفريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب العقاري وتقديمها إلى السلطات العمومية، وإعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي، ووضع بنك للمعطيات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية ووضعها تحت تصرف المستثمرين[11].

وما يمكن ملاحظته من خلال الآليات والإستراتيجيات التي سخرها المشرع الجزائري لتطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكن كان من الصعب علينا حصر كل الهيئات والتشريعات والقوانين التي تساعد بشكل أو بأخر في تنمية تلك المؤسسات، وهذا الأمر يقودونا بطبيعة الحال إلى أن هناك هيئات أخرى تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حتى وإن كانت تتوجه لكل المؤسسات بغض النظر عن حجمها، وكذا الجهود التي تبدلها كل وزارة في ظل القطاع الذي تشرف عليه، هذا بالإضافة إلى الإجراءات التي أصدرتها البنوك فيما يخص تمويل الإنتاج، التي سعت كلها لتنمية المؤسسات من جهة، وتنمية دورها في تنمية والنهوض بالاقتصاد الجزائري من جهة أخرى.

ولكن فما يخص ثقافة المقولة في المؤسسة الجزائرية أفادت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن 86% من المشاريع الصغيرة والمتوسطة تنحصر بين قطاع النقل بنسبة 66% وقطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 20%، وهما قطاعان

ضعيفا الارتباط بالابتكار في محتوى الاقتصاد الجزائري لارتباطهما بالمنتج الأجنبي من جهة، ولأن النقل قطاع خدماتي بالدرجة الأولى، وبمعنى أخر أن المؤسسة الجزائرية تفتقد لمحدد الابتكار وبالتالي الافتقاد لموضوعات براءات الاختراع والملكية الفكرية، وربما يكون من الأفضل إعادة النظر في خارطة توزيع المشروعات نحو الصناعات التي تتعدى 35% من مشاريع الوكالة. وأن يتم تصنيف برامج الدعم والموافقة وتسهيل حسب أهداف التنمية وفك الارتباط بالأسواق الأجنبية، أي لصالح المؤسسة المنتجة للثروة، وحينها فقط يمكن إدراج الابتكار ضمن إشكالية المقاولة، ولهذا نقول بأن ثقافة المقاولة موضوع تنمويا للجزائر[12].

المحور الثاني: دور الجامعة في تعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعين:

عرف موضوع المقولاتية اهتمام متزايد من طرف الكثير من الباحثين والاقتصاديين وحكومات مختلفة دول العالم في ظل التحولات الاقتصادية العالمية التي تتطلب البحث عن مختلف الفرص التي يمكن الاعتماد عليها لدفع عجلت التنمية. لذلك كان من الضروري دراسة هذا الموضوع من جوانب متعددة ومتنوعة، كخطوة أولى وضرورة للإحاطة بكل جوانبها ذلك من أجل نشر الثقافة المقولاتية وترسيخ مبادئها.

حيث ترتبط روح المقولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة والعمل أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الدين يتمتعون بثقافة المقاولة يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة،أو على إنجاز الأعمال بطريقة مختلة، وهذا راجع إلى سبب بسيط يكمن في وجود إمكانية التغيير، وليس بالضرورة أن يكون لهؤلاء الشباب الرغبة في إنشاء مؤسستهم الخاصة، ولا الدخول في عالم مقاولاتي، فهم يهدفون بالدرجة الأولى إلى تطوير قدرة التعامل مع التغير الاختبار وتجريب أفكارهم والتعامل بكثير من الانفتاح والمرونة[13].

وعليه تعد الجامعة أحد الفاعلين الذين يؤدون دورا رئيسيا وثمينا في تدعيم ثقافة المقاولة يقب حيث يمكن الاستفادة منها في غرس قيم العمل الحر للطالب الجامعي وأهمية التوجه المقولاتي، فالجامعة اليوم أصبحت عنصرا ضروريا وأساسايِ من أل ج تقيمن ثقفاة حقيقية للمقولاتية، هذه الأخيرة (ثقافة المقولة) التي باتت بمثابة كفاءة أساستِ بقبسنلا كلل شيء ويِه ضرورية في كل مجالات الحياة.

حيث أصبحت الجزائر في الآونة الأخيرة تعرف معدلات بطالة مرتفعة نتيجة التحول الفجائي إلى النظام الرأسمالي وما أسفره من خصخصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وما نتج عنه من فقد للوظائف كليا أو جزئيا، هذه التغيرات أدت بالدولة إلى ضرورة إيجاد بدائل ،خاصة أن التوظيف في المؤسسات العمومية أضحى مسقفا، وأي زيادة في العمالة سيؤدي حتما إلى بطالة مقنعة.

وفي ظل الطفرة النفطية تأتي المقاولاتية كحل لهذه المعضلة أو جزء منها، فتبنت الدولة الجزائرية هذا الطرح من خلال إستراتيجية تعتمد على مجموعة من الامتيازات الضريبية و الاقتصادية الممنوحة للمقاولين الشباب بالإضافة إلى المرافقة المالية والتقنية، وتأتي أجهزة الدعم التي أنشأتها الدولة كتطبيق لهذه الإستراتيجية على أرض الواقع ، وتستهدف هذه الأجهزة مجتمع الشباب بصفة عامة و خريجي الجامعات بصفة خاصة بوصفهم مؤهلين لإنشاء المشاريع وقادرين على المبادرة و الإبداع ، لكن في الواقع إن رهان نجاح هذه الإستراتيجية مرهون بنضج الفكر المقاولاتي لدى الشرائح المستهدفة لضمان نجاح أكثر لهذه الاستراتيجيات[14].

الأمر الذي استدعى ضرورة العمل على غرس الفكر المقولاتي لدى الطالبة الجامعين وتحسسيهم بأهمية المقولاتية في الرقي بالاقتصاد الوطني والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة التي باتت هاجس يعاني منه المجتمع الجزائري.

ويعتبر التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لتطوير مهارات المقاولاتية، إذ يجب أن تركز المناهج الدراسية على تشجيع الاستقلالية والمثابرة ، الثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولية الأخرى ، كما أن للجامعة دور هام في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولية وتدريس المفاهيم العلمية التي تبنى عليها.

وتعتبر تجربة جامعة منتوري قسنطينة تجربة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار للمقاولية سنة 2006 تتكفل بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في إنشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولية في كل أقسام الجامعة، لتليها جامعات أخرى[15] .

فقد قامت الدولة بإنشاء دار المقولاتية في أغلب الولايات، تهدف من خلالها إلى إعلام البطالين بصفة عامة والطلبة الجمعين بصفة خاصة بالآليات التي تتيحها الدولة في مجال إنشاء المؤسسات أو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، واستغلال الامتيازات التي توفرها الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما تقوم دار المقولاتية بشرح جميع البرامج المتعلقة بدعم الشباب (طالب الجامعي) لإنشاء مؤسسة، وكيفية الاستفادة منها وتحفيزهم على العمل لاستغلال مؤهلاتهم وصقلها في الميدان الاقتصادي.

إذا تعمل دار المقولاتية على توجيه الشباب خاصة الحاملين للشهادات الجامعية على وجه الخصوص إلى النشاطات التي تهم التنمية المحلية بالدرجة الأولى، والتي من شأنه أن تزداد حجما مع مرور الأيام وبالتالي بإمكانها منح المزيد من فرص العمل لفائدة الشباب البطالين بصفة عامة وحاملين الشهادات الجامعية بصفة خاصة[16].

وعليه وبناءا عما سبق يمكن القول بان حتى ترتقي المقولاتية لابد من العمل على تشكيل الفكر أو ثقافة المقولاتية، تلك الثقافة التي تقدس وتثمين كاريزمية أو خصائص أو سيمت التي يتميز بها المقاول كالحاجة للانجاز الشخصي، الثقة بالنفس، المخاطرة، وتشجيع التغيير والتنوع وترفض الثبات والاستقرار، هذه الثقافة من شأنها أن بولادة مقاولين وتعمل على تطوير الفكر المقولاتي، لذلك فمن الضروري نشر مبادئ المقولاتية لتشمل جميع شرائح المجتمع، خاصة حاملي شهادات الجامعية وتنمية الرغبة المقولاتية لديهم.

المحور الثالث: دور الثقافة المقاولاتية في تفعيل الاقتصاد الوطني:

تيعس معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن للاهتمام بالمقاولاتية لما لها أثار ايجابية على مختلف جوانب الحياة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية، لذا تحاول دول العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير اللازمة قصد تحسين مناخ الأعمال وحث المزيد من الشباب خاصة حاملي الشهادات للاهتمام بجانب أو الفكر المقولاتي.

فامعلل ىلء نرش ارلوح المقولاتية خاصة لذا هذه الفئة المهمة من شريحة المجتمع يؤدي إلى تزايد المقاولين المبدعين المقادرين ىلء خقل هذه المؤسسات وتوطياهر مما يخدم المقيمنتا الاقتصادية والاجتماعية، والتقليل من الاستخدام المحروقات كمصدر وحيد للتنمية. ولهذا ينبغي رسم إستراتيجية لمقيمنتا التي تقوم على القرارات العقلانية والرشيدة ترسم عن طريقها الخطوط العريضة بلوغ الأهداف المحددة.

ومن أهم ارشلوط الأساسية لمجنلح إستراتقيجي المقيمنتا، امعلل ىلء تقيمن المبادرات الخاصة وتدخل الدولة في تقيقر الاستثمار وخاصة تحفيز وحمل الوحدات الاقتصادية بالاستثمار في مجال المشاريع الصغيرة والتي تعد من أضفل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لقلوهسا تاهفييك ومروناهت التي تجعلها لمقدرة ىلء الجمع بين المقيمنتا الاقتصادية وتوفير

مناصب الشغل وجلب الرساميل، يهدف إلى جانب الاستمارات الكبرى بإمكانها رفع تحديات التسيير والتيمنة وزغو الأسواق الخارجية[17].

ويمكن تلخيص دور المقاولاتية في التيمنة الاقتصادية والاجتماعية بكشل عام فيما يلي:

1-رفع مستوى الإنتاجية في جميع المجالات والأنشطة: ويتحقق ذلك من خلال التفكير في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى .

2-خلق فرص عمل جديدة: يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة صناعية، تجارية وخدماتية وغيرها وبأحجام مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم.

3-الإسهام في تنويع الإنتاج: نظرا لابتكارات وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أو المنتجات والخدمات المكملة إلى المنافس العناصر أو المنتجات الوسيطية والتي تؤدي إلى إلى إضافة قيمة جديدة مجتمعة، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في المكونات أو في الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل التسويق أو التوزيع أو الترويج أو التنظيم أو التسيير أو من خلال مدخل جديد للأعمال أو طريقة جديدة في أداء العمل.

4-زيادة القدرة على المنافسة: وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية لبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها واكتشاف مواطن قوتها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة، تحفيز الإنتاجية، كلها عوامل تيمن التيسيرات من خلال أنها تجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وابتكار، رفع مستوى الأداء والابتكار في المؤسسات مهما كان مستوى التنظيم، التكنولوجيات، المنتجات أو الأسواق، وتدعم التيسيرات الاقتصادية بكشل عام، وهذا ما يستفيد منه المستهلكون من خلال تنوع الخيارات والأسعار.

5-نقل تكنولوجيا: إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل تكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية أو المتقدمة بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التيمنة الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخيل جديدة لمعاش، مصادر توريد جديدة للموارد الخام، أساليب عمل وغيرها.

6-التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتأهيلها وتطويرها : أي إحداث تغيرات هامة في المؤسسات الاقتصادية القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الاقتصادية القائمة، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات يجعلها أكثر ابتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت بالإضافة إلى ثقافة المنظمة.

7- إعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسة فيها : ويقصد ذلك من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، وإيجاد أسواق جديدة، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

8- روح المقاولة والقيم الاجتماعية: المقاولين هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وإنجازاتهم تقدم مجتمعة ثروة تيغشل وخيرات متعونة للمستهلكين، استجابة للطلبات المتزايدة مجتمعة مما يخلق بأثر الانشطة المقولاتي على المجتمع

والتهيئة، قامت العديد من المؤسسات الكبرى بتبني استراتيجيات رسمية لتسهيل عملية الإدماج الاجتماعية، تعمل خاصة على التنشئة والتهيئة في نشاطاتهم وبتفاعلهم مع المتعاملين الاقتصاديين، عرفانا منهم أن السلوك المسئول من المؤسسات يمكن أن يساهم في نجاحها، وهذا يمكن أن يتضمن مثلا: إطلاق منتوج بشكل يحترم التهيئة، أو يحترم متطلبات المستهلكين ويتبنى حس المعاملة تجاههم، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجب عليها أن تعتمد "روح مقولاتية مسؤولة" بكشل غير رسمي أكثر حتى إذا كانت تقدم أساسا عدد من النشاطات المفيدة للمجتمع، كما أن المقولاتية يمكن أن تؤدي أيضا دورا فعالا ومهما على مستوى دعم فعالية الخدمات في المجال الاجتماعي، الصحة والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي تشترك مع الفاعلين الاقتصاديين في تسيير ودعم هذه الخدمات وبتييمة الابتكار واتجاه نحو الزبون، أحد المقاربات تحمس بإكامل الموارد العمومية وتقيق مجموعة الخدمات الممنوحة للمستهلك[18].

وفي هذا السياق تجد الإشارة إلى أن هذه الأدوار التي يقوم بها المقاول لبلاغ ما تكون ذات تكاليف محدودة، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى كونها ناتجة عن مجهود وشقيصخ وماثبرة المقاولين، والأهم من ذلك أن المقاول الذي يفهم محيطه ومجتمعه يساعد دائما في نقل التكنولوجيا والمعلومات التحديث الملائمة والمطابقة لحاجات مجتمعه، وهذا ما لا يستطيع المستوردين القيام به.

وعليه فمن الضروري ترقية الفكر أو ثقافة المقاولة والمبادرة لتفعيل الاقتصاد الوطني، حيث أن عملية تطوير التنمية المحلية والاقتصاد الوطني بحاجة ماسة إلى ترقية المبادرة وروح المقاولة، كما أن تحقيق التطور أو ديناميكية الاقتصاد على المستوى المحلي يتطلب ضرورة تطوير أداء المؤسسة بهدف تثمين الإمكانيات والمؤهلات الاقتصادية عبر مختلف مناطق البلاد بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني. ولذلك قامت السلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات التي من شأنها أن تطور الفكر المقولاتي، وذلك عبر تسخير كل التسهيلات والإمكانيات اللازمة لدعم الفاعلين الاقتصاديين وتشجيعهم على الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة في قطاع السياحة، الفلاحة، والفحم، وهذا نظرا للوضعية المالية الحرجة التي تعيشها الجزائر في الآونة الأخيرة، فالحكومة تبحث عن مصدر للثروة خارج قطاع المحروقات.

وعليه نظرا لأهمية المقاولاتية في تحقيق التنمية والنهوض باقتصاد الوطني قامت السلطات الجزائرية بجملة من الإصلاحات التي تهدف من خلالها توفير الإطار القانوني والدعم المالي والمادي والاستثماري الذي يحتاجه المقاول في نشاطه، وهذا من اجل تعزيز روح المقاولاتية وحثهم على الدخول في هذا المجال الحيوي الذي من شأنه أن يساعدها على الخروج من الأزمة التي تعانها والبحث عن خيار أو بديل استراتيجي جديد بعيد عن المحروقات الذي يعد المصدر أو المصدر الدخل الوحيد في الجزائر.

خاتمة: في الختام يمكن القول بأن مفهوم المقاولاتية يتجاوز عملية إنشاء المؤسسات الجديدة، حيث أخذت أشكالا أخرى كعملية اقتناء مؤسسات قائمة في حد ذاتها ناجحة كانت أم فاشلة، وكل الأنشطة الضرورية لإعادة بعثها من جديد وكذلك المقاولة الداخلية.

وعليه وبناءا عما سبق، يمكن القول بأن الشرط الأساسي لترقية المقولاتية يكمن في نشر الثقافة المقاولاتية أو الفكر المقولاتي بين مختلف شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب حاملي شهادات، وذلك عن طريق تدريس مقاييس تتعلق بإنشاء 'المؤسسات وتسييرها' في التخصصات الاقتصادية أو غيرها، أو عن طريق القيام بحملات تحسيسية يتم باستخدام الأشرطة الوثائقية، زيادة الملتقيات والمحاضرات عن الفكر المقاولاتي في مختلف كليات الجامعة، وكذا العمل تحسيس الطالب إلى أن المقاولة اختيار و ليس بديل في ظل عدم وجود فرص للتوظيف، وهذا ولا ننسى ضرورة إنشاء حاضنات الأعمال على مستوى الجامعة تعنى بمشاريع الطلبة والدفع بهم نحو تحقيقها في أرض الواقع، منحهم شهادات المقاولين التي تعمل على نشر الوعي بين الطلبة الجامعين حول أهمية المبادرة وقيام بأنشطة المقولاتية الرائدة تمكنهم من اكتساب معارف ومعلومات على المقاول والمقاولاتية بصورة أكثر موضوعية وعقلانية.

المراجع والإحالات:

1 – منير سلامي، يوسف قريشي: *المقولاتية في الجزائر (واقع الانشاء وتحديات مناخ الأعمال)*، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014، ورقلة، ص 86.

2- Mory siomy, ***développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone***, Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, Québec, octobre, 2007, p90.

3 – صندرة صيابي، *سيرورة إنشاء المؤسسة، أساليب المرافقة*، دار المقاولية، قسنطينة، 2008–2009، ص ص 6،7.

4 - Commission des communautés européenne, ***LIVRE VERT; L'esprit d'entreprise en Europe***, Bruxelles, 2003, p06.

4 – صندرة سايبي: *محاضرات في إنشاء المؤسسة*، جامعة قسنطينة 2، 2014–2015، ص 12.

5– *المرسوم التنفيذي رقم94– 188*، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادر في 27 جويلية 1994 ، ص05.

6– *المرسوم التنفيذي رقم 96–296*، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر1996، ص 12.

7 – *الأمر التشريعي رقم01– 03*، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47 ، الصادر في 22 أوت 2001 ، ص04.

8– *المرسوم التنفيذي رقم 02– 373*، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 13 نوفمبر 2002 ، ص 13.

9– *المرسوم التنفيذي رقم03–80* ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003، ص21.

10-http://www.aniref.dz:

11– *محاضرات في مقياس المقولاتية*، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2017، ص2

12 – دباح نادية: *دراسة واقع المقولاتية في الجزائر وآفاقها (2000–2009)*،رسالة مقدة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2012/2011، ص ص 27، 28

13 – توفيق خذري، عماري علي: *المقاولاتية كحل لمشكلة البطالة لخريجي الجامعة*، المركز الجامعي خنشلة، 2011، ص.14

14 –توفيق خذري، عمار يعلي، *مرجع سابق*، ص 8.

15 – *محاضرات في مقياس المقولاتية*، مرجع سبق ، ص2.

16– محمد قوجيل: *دراسة وتحليل سياسات دعم المقولاتية في الجزائر* ، أطروحة دكتوراه، كلية اولمعلم اقتصادية واولمعلم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي رابح، ورقلة، 2016/2015، ص 22.

17 – محمد قوجيل،*مرجع سابق* ، ص 23.